المصـــــدر : الوطن السعودية

التـــاريخ : 06-09-2007 العـــدد : 2533

الصفحـات : 7 المسلسل : 47

أمين العاصمة المقدسة يتحدث لـ "الوطن":

اعتماد النطاق العمراني الجديد لمكة سيحل مشاكل منح الأراضي

مكة المكرمة: ماجد الحمادي

أكد أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة البار أن مشكلة تأخر المنح ستحل باعتماد النطاق العمراني الجديد في مكة والذي يكون على قسمين. نطاق عمراني إلى عام 1435 وقواعد نطاق عمراني آخر إلى عام1450.

ونفى البار خلال حديثه لـ "الوطن" ما يتردد بأن المواطنين لا يثقون في مشاريع الأمانة، مؤكداً أن مشاريع الأمانة مشاريع حيوية وتهم المواطن ولا يستطيع المواطن أن يجزم بعدم الثقة بجهاز الأمانة.

وقال إن السبب الرئيس في التعدي على الأراضي وجود أشخاص ضعاف نفوس، إضافةً إلى وجود خلل في تطبيق أنظمة مكافحة التعديات، موضحا أن الفساد الموجود في بعض أجهزة الأمانة غير مقصود، وعزا ذلك إلى وجود أنظمة إجرائية عقيمة. وأوضح البار بأن أمانة العاصمة المقدسة لديها خطة شاملة لمعالجة الأحياء العشوائية. مشيراً إلى أن الأحياء العشوائية تقلصت حالياً من 70 حياً إلى 66 حياً، مبيناً أن القضاء على مشكلة الأحياء العشوائية يجب أن يكون شاملاً وهو الرسالة والرؤية الجديدة التي رفعها أمير منطقة مكة الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز بفكرة مشروع إعادة وتخطيط وتطوير العشوائيات، إضافةً إلى تطرقه للعديد من شؤون الأمانة. وفيما يلي نص الحوار:

الدكتور أسامة البار

* يتهم المجلس البلدي الأمانة بأنها ضد كثير من اقتراحاته وأفكاره؟

– على العكس الأمانة والمجلس البلدي، هما جهازان يكمل أحدهما الآخر، والخدمة البلدية وفقاً للنظام تتكون من جهازين، الجهاز التنفيذي وهو الأمانة، والجهاز الرقابي والإقراري، وهو المختص بالمجلس البلدي، ولذلك الرسالة واحدة، ولا بد أن يكون هناك تعاون بين المجلس البلدي والأمانة بتقديم الخدمة البلدية التي يتطلع لها وإلاّ الأمر –حفظهم الله– لكافة المواطنين والمقيمين على ثرى هذا البلد الطاهر.

* ولكن المجلس البلدي يطالب بمشاركة الأمانة في السلطة التنفيذية؟

– الصلاحية الممنوحة للمجلس البلدي بموجب النظام هي الجانب التقريري وجانب المراقبة من خلال التقارير، وهما جانبان مهمان لهما دور كبير في رفع مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين والمقيمين على ثرى هذا البلد الطاهر، وبيننا وبين إخوتنا في المجلس البلدي تعاون كبير وكل اقتراحاتهم وقراراتهم تؤخذ بين الاعتبار لدى الجهاز التنفيذي في الأمانة.

* هل لنا أن نتعرف على خطط ومشاريع الأمانة المقبلة؟

–هناك العديد من المشاريع التي تحمل كل خير، ونتوقع أن تضم ميزانية العام القادم العديد من المشاريع الحيوية لسكان مكة والمقيمين بإذن الله تعالى..

منح الأراضي

* بالنسبة للمنح. ألا توجد حلول جذرية لزيادتها وتوزيعها على المواطنين بشكل أكبر مما هي عليه الآن؟

– كانت هناك مشكلة في الأراضي بسبب النطاق العمراني السابق، والتي كانت في عام 1425، ولكن الآن تم حل هذا العائق بصدور قرار مجلس الوزراء الذي نظم هذه العملية، وأصبح لدينا نطاق عمراني لحد عام 1435 إن شاء الله، وقواعد لنطاق عمراني آخر عام 1450، ومشكلة المنح في طريقها للحل إن شاء الله تعالى..

* مازالت المنح تستغرق لما يقارب من عشرين عاماً، حتى توزع على المواطنين، فمانا علتم حيال ذلك؟

– كما ذكرت سابقاً كانت هناك أراض مخصصة للمنح، ولكن بتوفيق الله سبحانه وتعالى، ثم بدعم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – يحفظه الله– حينما أعطيت للأمانة مساحات شاسعة للأراضي جنوب مكة، وسميت في ذلك بمخططات ولي العهد، حوالي تسعة مخططات، فانفرجت الأزمة، والآن لا توجد قوائم انتظار، وإن شاء الله نتوقع في الأيام القادمة ألا يكون هناك قوائم انتظار كبيرة، وهناك إجراءات نظامية بعد التقديم للمنحة يجب تطبيقها عن مدى استحقاق المواطن للمنحة، لأنه منح مواطني الدخل المحدود، لا يمكن أنها تكرر، فلا بد من التأكد مع كافة البلديات والأمانات في المملكة عبر الجهاز المركزي في الوزارة وسوف يكون هناك تنسيق مع وزارة الشؤون البلدية ومن ثم إصدار قرار المنحة، ولا أتوقع أن يأخذ الوقت الطويل، ولكن هناك بعض الإجراءات الإدارية التي لابد منها للتحقق من صدقية الطلب..

* يُلاحظ أن كثيراً من الميسورين يزاحمون ذوي الدخل المحدود في الحصول على أراضي المنح، والذي يكون على حساب ذوي الدخل المحدود؟

–ليس من الشروط أن يكون المواطن يسكن في شقة بالإيجار، ما يشترط فقط أن يكون المواطن سعودياً، ويحمل بطاقة أحوال مدنية، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، لأنها حق لأي مواطن سعودي، ولا تطلب الأمانة أي إقرار بدخل المواطن حتى يمكن أن نفرق بين الغني والفقير، ولا يمنع أن يكون عنده أراض ويسعى للحصول على منحة، طالما أنه لم يمنح منحة سابقة في أي مدينة من مدن المملكة، فهو مستحق للمنحة إذا لم يحصل عليها من قبل..

ثقة المواطن

* هل المواطنون لا يثقون في مشاريع الأمانة؟

– لا أتوقع أن هناك عدم ثقة، ولكن مشاريع الأمانة هي مشاريع حيوية للمواطن، ولا يستطيع المواطن أن يجزم بعدم الثقة بمشاريع الأمانة، لأن الطريق الذي يوصله إلى منزله هو مشروع من مشاريع الأمانة، وأعمدة الإنارة التي تضيء الحي الذي يسكن فيه المواطن أو الذي في طريقه هي من مشاريع الأمانة، ولو كان المواطن يسكن في منطقة جبلية فتعبيد الطريق وعمل سالم هي من مسؤوليات الأمانة، والرقابة الغذائية للمطاعم والأسواق ونحوها هي من مسؤولية الأمانة، فأعتقد أنه ربما يكون هناك بعض المبالغة في السؤال، ولكن المواطن يجب أن يثق أن هناك مواطنين يعملون لصالحه نيابةً عن الدولة في تقديم الخدمة له، وهم إخوة له ومواطنون مثله، وإذا كان هناك مرحلة من اهتزاز الثقة، فيجب أنها تعود إلى تأكيد الثقة..

* بالنسبة لمراقبي الأسواق والمطاعم، لا نكاد نجدهم في ظل رداءة بعض المطاعم؟!

– ربما يكون من الأشياء التي تؤخذ على الأمانة والبلدية عدم تمييز المراقب بزي مميز، وأعتقد أن هذا الأمر محل دراسة، لأن المراقب يأتي بزي عادي كأي مواطن، لا يعرف، ولا يظهر أن هناك رقابة من قبل البلدية، لكن هم موجودون وبأعداد كافية، والدولة لم تبخل على أجهزة البلديات بالأعداد الكافية من المواطنين المؤهلين سواء من مراقبي الأسواق أو مراقبي صحة البيئة وغيرهم، فجميعهم يعملون إن شاء الله بعدم الثقة بمشاريع الأمانة، فالجميع يعمل لخدمة المواطن.

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 06-09-2007 العـــدد : 2533
الصفحـات : 7 المسلسل : 47

بأمانة وإخلاص في خدمة المواطن.

* يُقال إن بعض موظفي الأمانة هم السبب الرئيس في التعدي على الأراضي البيضاء، فما رأيك؟!

– لا نستطيع أن نعمم، لكن تقصير الأمانة كجهاز بصفة عامة في متابعة المعتدين على الأراضي، والممتلكات الحكومية، فهو بالتأكيد أن له دوراً في زيادة هذه النسبة، ولكن لا نستطيع أن نقول إن موظفي الأمانة هم السبب الرئيسي، وإنما ضعاف النفوس الموجودون هم السبب الأساسي، وهناك مشكلة في ضعف التطبيق للأنظمة في المكافحة للتعديات..

الفساد الإداري

* يتردد أن "الفساد الإداري" مستوطن في أجهزة الأمانة، فما هو قولكم؟!

– ربما يكون هناك بعض الفساد، ولكنه قد يكون فساد غير مقصود، بسبب استشراء نظم إجرائية عقيمة، ولكن تعميم العبارة برأيي غير صحيح، وقد يكون هناك فساد، ولكن الأجهزة الرقابية في الدولة بكافة أشكالها وتبعيتها تكافح الفساد، ونحن نعرف أن هناك كثيراً من الأجهزة ذات العلاقة، كهيئة الرقابة والتحقيق، والمباحث الإدارية، وديوان المراقبة العامة، فجميعها تعمل على استئصال الفساد من الأجهزة الحكومية..

* يقال بأن المقاولين يستلمون حقوقهم كاملة قبل انتهائهم من المشاريع المكلفين بإنجازها، الأمر الذي يجعلهم لا يهتمون بإنجازها على الوجه الصحيح، والدليل رداءة بعض المشاريع التي نراها واضحة للعيان في شوارعنا والتي تخص الأمانة؟!

– غير صحيح هذا الكلام على الإطلاق، فالمقاول لا يستلم مخصصاته إلا وفقاً لمستخلصات، والتي تكون دقيقة ومراقبة رقابة تامة، من قبل الاستشاري المكلف بإدارة أي مشروع، فليس هناك استحقاقات تسلم قبل انتهاء المشروع.

الثواب والعقاب

* هل تستخدمون مبدأ الثواب والعقاب مع المقاولين في مخالفتهم لشروط الأمانة في تنفيذ المشاريع بشكل جيد؟!

– لا نستطيع أن نثيب، ولكن العقاب موجود، والعقد هو شريعة المتعاقدين، فإذا أوفى المقاول بالحقوق التي عليه، وطالما هو وقع عقداً مع الأمانة، فالأمانة توفي بالتزاماتها، ولكن نستطيع أن نعطي مكافأة إذا هو أزاد، وهناك بعض الأنظمة الحكومية التي تحكم في مثل هذه العقود.

* أقصد بالثواب، هو في إعطائه الأولوية في مشاريع أخرى؟!

– بالتأكيد المقاول الجيد المتميز، لابد أن تكون له أفضلية لخبرته في تعامله مع الأجهزة الحكومية ككل.

* يُلاحظ عدد من المواطنين أن المشاريع تزداد عند حلول الإجازة الصيفية، فما السبب؟!

– مشاريع البلدية مرتبطة بالميزانية العامة، فهذا هو السبب، لأن ميزانية الأمانة بعد موسم الحج مباشرة، وربما بتم إجراءات طرح المناقصة وترسيتها، وهذه تستغرق من ثلاث إلى أربعة أشهر، فلذلك يوافق بداية التنفيذ الإجازة المدرسية، وهذا شيء طبيعي، وليس لها أي علاقة بتوقيتها في مثل تلك الإجازة، ولكن لها علاقة وثيقة بالتقويم الشمسي الذي تسير عليه الدولة في الميزانيات..

* يُلاحظ أن التنسيق مفقود بين الأمانة والجهات ذات العلاقة في إنجاز المشاريع، ما يجعل كل جهة إذا بدأت تهدم كل ما تم إنجازه من رصف وسفلتة وخلافه؟ ألا يوجد تنسيق مسبق بين الأمانة والجهات ذات العلاقة لتفادي تلك مستقبلاً؟!

– يوجد تنسيق مسبق، وهو تنسيق دائم، وهناك مكتب يدفع للأمانة ويسمى مكتب تنسيق تنفيذ المشاريع، يجمع كل الجهات ذات العلاقة، كوزارة المياه والكهرباء، والصرف الصحي، والهاتف والاتصالات، وإدارة المرور، فكلها يوجد بينها تنسيق، وأي عمل أو مشروع لا بد أن يتم عبر ذلك الجهاز، ولكن تتعدد المشاريع بسبب الطفرة الاقتصادية التي تعيشها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – يحفظه الله – والحمد لله هذه ظاهرة صحية، ونتمنى أن تنتهي ببنية تحتية مميزة إن شاء الله تعالى..

الأحياء العشوائية

* .. ماذا أعددتم للقضاء على الأحياء العشوائية، والتي قدرها المجلس البلدي بـ 70 حياً عشوائياً؟!

–الأمانة لديها خطة لمعالجة الأحياء العشوائية، والخطة قضت بدراسة الأحياء العشوائية بمكة المكرمة، والأحياء العشوائية الآن حوالي 66 حياً، وعملنا دراسة فنية شاملة لهذه الأحياء، وبدئ في التنفيذ بعد التطوير لهذه الأحياء العشوائية، والأحياء العشوائية هي قضية كبيرة، وهناك العديد من المشاكل التي تضمها مثل هذه الأحياء، والنظرة لهذه الأحياء للقضاء على مشكلتها يجب أن تكون نظرة شاملة، وهي الرسالة والرؤية الجديدة التي رفعها أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل –حفظه الله تعالى– ومشروع إعادة وتخطيط وتطوير العشوائيات، هو من الملفات ذات الأولوية لدى الأمير، إضافة إلى أنه يحظى بدعم ورعاية سامية أيضاً، وهناك عدد من النماذج التي قدمت لتطوير هذه الأحياء منها التطوير العمراني، وهذا الأمر بدأت فيه أمانة العاصمة المقدسة، بالإضافة إلى الهيئة العليا لتطوير مكة المكرمة، وهناك النظرة الشاملة التي تشمل على التطوير من كافة النواحي، كالاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والتطوير الشامل والتي وهي رؤية أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، هي الخطة التي تتبعها الأمانة في حل مشكلة العشوائيات.